■ الدراسة الثالثة :

الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على إسرائيل ودول المنطقة

بقلم : صمونيل ايفن ونيتسان فيلدمان

يمر العالم بشكل عام في الآونة الأخيرة ، بوضع اقتصادي صعب ومركب ، ولم يسبق أن مرَّ به المجتمع الدولي إلا منذ عقود طويلة ، وهذا الوضع الاقتصادي نابع من مشكلتين أساسيتين الأولي أساسية ، والثاني هامشية، بمعنى إنه إذا كان الاقتصاد الداخلي قوى ومتين ، فإنه لن يتأثر بعثرات السوق الاقتصادي العالمي ، وبالتالي فان فشله نابع من فشل الاقتصاد الداخلي نفسه، وعدم استثمار الأموال بشكل طيب وجيد، و كذا تدوير عملية الأموال ، وهو ما يعود بالسلب بالطبع ، على الشركات الخاصة ، أو القطاع الخاص ، وتزداد معها عملية البطالة ، بعد طرد العمال والموظفين من تلك الشركات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك ، وبالتالي تقليل عملية الشراء، وهذا هو الوضع الاقتصادي الحقيقي ، لأنه يؤثر على عملية الهبوط في معدلات الإنتاج، وتقليل معدل الدخل السنوي للدولة من الإرباح ، نتيجة للارتفاع الحاد في معدلات البطالة .

هذا الوضع الاقتصادي المتردي أو الضعيف يضعف مقدرات الدولة سياسيًا ، واقتصاديًا ، ويجعلها تقف في مواجهة العاصفة بشكل مباشر، و تقلل قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية؛ في عام ١٩٢٩ ، وقعت أزمة اقتصادية كبيرة على العالم ، وهى الأزمة التي اعتبرت الأكبر والأضخم من نوعها في التاريخ الحديث ، والتي انتهت فحسب ، مع الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت هذه الأزمة قد ساعدت على

صعود دول أو تيارات فاشستية ، على رأسهم بالقطع الحكم النازي في ألمانيا . ومؤخرًا واجه العالم أزمة اقتصادي مشابهة، فقمة الدول الصناعية الكبرى أو الدول العشرين الكبرى اجتمعت لمناقشة وبحث تداعيات وآثار الأزمة في قمة « جى ٢٠ » ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في العالم ، وعلى منتجات السوق الحر في العالم .

هذه الدراسة تناقش الأزمة الاقتصادية العالمية ، وتأثيرها على الاستراتيجية الإسرائيلية ، وعلى دول المنطقة ، أيضًا.

■ الوضع الاقتصادي في العالم :

في أعقاب الوضع الاقتصادي العالمي ، في عام ٢٠٠٧، والتي بدأت ملامحه في هذا العام، بدأ يظهر نجمه بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية ، في منتصف عام ٢٠٠٨، وبعدها انتقل إلى دول الاتحاد الأوربي ، واليابان، وكان المصطلح الدارج ، آنذاك ، هو بطء أو نمو سلبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨ وحتى أبريل من عام ٢٠٠٩ ، ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غريبة ، وصلت من ٩ , ٤ ٪ إلى ٩ , ٨ ٪ من قوة العمل ، وهو رقم مخيف جدًا. وفي مايو ٢٠٠٩ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٦٦ , ٦ مليون أمريكي، وزاد معدل الجريمة ، في مارس ٢٠٠٩ عن مارس الماضي له ، في عام ٢٠٠٨، وأغلق ٢٥ بنكًا أمريكيًا منذ بداية عام ٢٠٠٩ ، وحتى أبريل من العام نفسه فقط، مقابل إغلاق ٢٥ بنكًا ، في عام ٢٠٠٨ كله ، و٣ بنوك في عام ٢٠٠٧ ، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ هبط معدل التصدير الأمريكي بنسبة ٦ , ١ ٪ من المعدل الطبيعي .

كان للوضع الاقتصادي العالمي المتدهور أثارًا سلبية على الدول الصناعية ، والدول الكبرى ، حيث هبطت معدلات التصدير في ألمانيا ،على سبيل المثال ، بنسبة

٣,٨ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، وفي ايطاليا ٢,٤ ٪ ، وفي بريطانيا ١,٩ ٪ ، وفي فرنسا ١,٢ ٪ ، خلال الفترة نفسها ، وهى في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « oecd » ، أيضًا، حيث سجلت هبوطًا بنسبة ٣,٤ ٪ ، منذ مايو ٢٠٠٩ ، في إنتاجها العام للدول الأعضاء بالمنظمة ، وهبوط في الإنتاج لعام ٢٠١٠ ، بنسبة ١,٢ ٪ ، ويعتقدون في المنظمة الدولية أن الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية مؤشر على الانهيار في دول الاتحاد الأوربي ، أيضًا ، لكن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية أكثر تقدمًا من نظيره الأوربي بوجه عام.

كان للازمة الاقتصادية العالمية تأثير كبير على كافة الدول الكبرى ، حتى أن بعضهم طلب مساعدات من البنوك الدولية . وعلى عكس دول كبرى في العالم ، فإن الصين لم تكن متأثرة بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية ، حتى أن نسبة تأثيرها من الأزمة لم تتخط ال ٦٪ فقط ، وفي القمة العالمية لدول « جي ٢٠ » ، التي عقدت في الثاني من ابريل ٢٠٠٩ ، قرر جوردون براون ، رئيس الوزراء البريطاني ، ضخ أو تحفيز اقتصاد دول المجموعة ، بقيمة ٥ تريليون دولار ، كما أن هناك مشكلة أخرى واجهوها وهى انخفاض سعر الصرف ، وكان لابد من البحث عن حلول ناجعة وسريعة لهذه الأزمة الاقتصادية العالمية ، والتي لم تحدث سوى مرة واحدة في التاريخ الاقتصادي العالمي الحديث ، وذلك في عام ١٩٢٩، وهي الحلول التي ربما تحول دون استمرار تدهور الوضع الاقتصادي العالمي ، لكن مع هذا فإن ثمة مشاكل من الممكن أن تحدث في المستقبل من تضخم الميزانيات في المستقبل.

في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، سجلت حالات استثمار قليلة ، وان كانت أفضل حالاً من العام ٢٠٠٨ ، وقال في ١٤ ابريل ٢٠٠٩ رئيس البنك الفيدرالي

الأمريكي ، بان برانكي : « إن ثمة تحسنًا أو تعاطيًا مع الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة » ، وهو ما أشار إليه ، أيضًا ، رئيس البنك الأوربي المركزي ، جان كلود تريشا ، في ١١ مايو ٢٠٠٩ .

و قال محللون اقتصاديون بارزون أنه لا تلوح في الأفق بوادر طيبة أو ضوء أبيض لإصلاح الأزمة الاقتصادية العالمية ، فالمشاكل الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال مستمرة ، والهبوط في المعدلات مستمرًا في الهبوط ، حتى أن معدل البطالة سيزيد عن ١١ ٪ للعام القادم ٢٠١٠ ، ومعدل النمو الطبيعي ستوقف عند ٥ , ٠ ٪ .

■ مشاكل استراتيجية :

على الرغم من التأثر الاقتصادي الكبير على مجريات الأمور في الولايات المتحدة، فإنه من المحتمل أن يكون الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد العالمي الأول الذي يخرج من هذه الأزمة، لأنه الأقوى عالميًا، مقابل ذلك فإن اقتصاد الاتحاد الأوربي ربما يكون مختلفًا بعض الشئ لأنه عبارة عن اقتصاد أكثر من دولة، ويعتمد على اقتصاديات هذه الدول معًا، وان كانت روسيا أمرًا مختلفًا كدولة اقتصادية أخرى.

أما عن الصين فهي مستمرة في النمو اقتصاديًا رغم الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي والصيني اقتصاديًا تأثرت بالأزمة الاقتصادية نفسها، فالولايات المتحدة تعتبر الصين مصدرًا مهمًا للتصدير الخارجي ، خاصة في المجال التكنولوجي ، معتبرة إياها مصدرًا جيدًا للنمو الاقتصادي، وبالمقارنة ترى الصين الولايات المتحدة مصدرًا تجاريًا مهمًا، وهناك من يرى في الولايات المتحدة أن الصين ودول أخرى في شرق آسيا دول تجارية حرة أو مفتوحة تتعامل معها الولايات المتحدة كمصادر تجارية مهمة.

تحسين الأحوال الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية من أولى القضايا التي يولى بها الاهتمام الرئيس الأمريكي ، باراك أوباما، فضلاً عن قضايا خارجية أخرى ، مثل قضايا الصراع في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من هذه الأزمة فإن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤثر على المساعدات العسكرية لإسرائيل ، ودول المنطقة، رغبة في عدم تأثر سياساتها الخارجية ، ولإنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية في هذه الفترة الحرجة .

■ سلاح النفط العالمي:

يعد النفط رابطًا قويًا كأحد روابط العلاقات بين دول الشرق الأوسط ، ودول عالمية أخرى، وذلك مع وجود ٦٠ ٪ من مصدر النفط في هذه المنطقة، في الفترة الأخيرة ارتفع مؤشر النفط عالميًا ، وتحديدًا ، منذ يوليو ٢٠٠٨ ، حيث حددت منظمة الأوبك سعر برميل النفط ب ١٣١ دولارًا للبرميل ، في شهر يوليو ٢٠٠٨، وأن الطلب على النفط في ارتفاع خاصة من دول شرق آسيا ، لذلك قامت المنظمة بتحديد هذا السعر، لكن هناك تخوف حقيقي من كثير من دول العالم من اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإيران ، وتفجير مصادر البترول في الخليج العربي، وهو ما يثير حفيظة دول كثيرة في العالم من احتمال ارتفاع سعر برميل النفط .

في أعقاب قلة الطلب على النفط هبط سعر برميل النفط إلى ٣٨,٦ للبرميل الواحد، وذلك ، تحديدًا، منذ ديسمبر ٢٠٠٨ ، ووفقًا لما نشرته هيئة الطاقة الدولية ، في ١٤ مايو ٢٠٠٩ ، فإن الطلب على براميل النفط كان ٨٣,٢ مليون برميلاً لعام ٢٠٠٩، أقل ٣ ٪ عن عام ٢٠٠٨، ومعدل برميل النفط العادي كان ٥٨ دولارًا للبرميل، ويشار إلى أنه سيتغير سعر البرميل بمتغيرات اقتصاد العالم والأزمة الاقتصادية من ورائه.

■ تأثيرات استراتيجية:

ثمة تغييرات في أسعار النفط عامًا تلو الآخر، نتيجة لأسباب اقتصادية عالمية، أو لأسباب سياسية ،أيضًا، فارتفاع سعر برميل النفط في دول متشددة، مثل إيران، يرفع بدوره نوايا هذه الدول لإنتاج سلاح نووي، وهو ما جرى مع إيران، ما يعني أن تقليل سعر برميل النفط يقلل بدوره فرص دول بعينها في إنتاج برنامج نووي، ومعظم مصادر النفط العالمية موجودة بأماكن، أم تتمركز بأماكن ليست على علاقة طيبة مع الغرب، والأمر نفسه ينطبق على إسرائيل التي يجب عليها أن تبحث عن بدائل أخرى للنفط، كمصدر للطاقة.

دول الخليج العربي من أكثر المناطق تأثرًا بسعر برميل النفط، لأنها مصدرًا مهمًا من مصادر النفط في العالم، ولذلك فإن الولايات المتحدة سيكون لها قرارات أخرى حيال العراق، وكيفية التعامل معه.

وهناك جدول يوضح سعر برميل النفط خلال العقود الماضية :

- في عام ١٩٦٦– كان سعر البرميل ١١ دولارًا
- في عام ١٩٧٦– كان سعر البرميل ٤٤ دولارًا
- في عام١٩٨٠– كان سعر البرميل ٩٠ دولارًا
- في عام ١٩٨٦ – كان سعر البرميل ٣٤ دولارًا
- في عام ١٩٩٠– كان سعر البرميل ٣٥ دولارًا
- في عام ٢٠٠٦ – كان سعر البرميل ٦٠ دولارًا
- في عام ٢٠٠٧– كان سعر البرميل ٦٨ دولارًا
- في عام ٢٠٠٨– كان سعر البرميل ٨٩ دولارًا
- في عام ٢٠٠٩ – كان سعر البرميل ٥١ دولارًا

تأثير الأزمة الاقتصادية على الدول العربية ، وإيران:

■ أولا : السعودية ودول الخليج:

هبطت معدلات أسعار النفط في السعودية ، ودول الخليج العربي ، وبالتالي هبطت عمليات التصدير ، حتى أن نسبة النمو كانت ٥ , ١ ٥٪ فقط ، خلال عام ٢٠٠٩، فقد تأثرت شركات « جي سي سي » بشدة نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وتداعياتها على المنطقة، وإذا كان سعر برميل النفط أقل من ٥٠ دولارًا للبرميل،فإن الوضع سيتأثر أكثر فأكثر، والزيادة التي بدأت في سعر برميل النفط ، في منتصف عام ٢٠٠٨، زادت أو رفعت بدورها معدلات مبيعات النفط بما يساوي ٢ , ٢ تريليون دولار ، منذ عام ٢٠٠٣ ، وكانت حسابات مجموعة شركات جي سي سي خلال الخمس سنوات الماضية ، تفوق ال ٩٠٠ مليار دولار، من خلال بنوك حكومية ، وكان دخل مجموعة جي سي سي ٢ , ١ تريليون دولار ، حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وعمدت دول الخليج العربي على تقديم مساعدات لبنوك من أجل الخروج من الأزمة المالية العالمية، وتحديدًا، مع مطلع عام ٢٠٠٩، ومن المحتمل أن تتوسع السعودية ، ودول الخليج في ذلك ، أيضًا.

مع طلب تقديم مساعدات مالية عربية لبنوك أجنبية تأتى من أجل أهداف أو إغراض سياسية معروفة، وهي في الأساس الدول النفطية العربية، التي تدعم بنوك أجنبية لمصالح سياسية، وما زيارة رئيس الوزراء البريطاني ، جوردون براون ، إلى دول الخليج إلا وتصب في القضية نفسها ، حيث طلب توسيع عملية الاستثمار البنكية الخليجية في الأسواق البريطانية ، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على دول وشركات عالمية أخرى ، والتي طلبت توسيع عمليات الاستثمار الخليجية فيها .

في عام ٢٠٠٨ قدمت بنوك عربية عروض استثمار في بنوك أجنبية وغربية كثيرة ،

خاصة البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هبوط سعر برميل النفط يهبد بدوره عزيمة البنوك الخليجية من الاستمرار في هذه المساعدات أو الاستثمارات، في مارس ٢٠٠٩ ، على سبيل المثال ، اشترى بنك أنبار التابع لإمارة أبو ظبي ١ , ٩ ٪ ، من نسبة شركة ديملر الألمانية، والإعلان عن هذه العملية الشرائية يؤكد أن هناك عمليات أخرى في البنوك الغربية والأمريكية، ربما لم يعلن عنها بعد.

وهناك جدول يوضح دخل بعض دول الخليج العربي من مبيعات النفط :

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
السعودية	٪٦٣,٨	٪٨٢,٢	٪١١٠,٨	٪١٦١,٧	٪١٨٨,٤	٪٢٠٦,٤	٪٢٩٢	٪١٤٨
إيران	٪١٩,٢	٪٢٦,١	٪٣٤,٢	٪٥٣,٢	٪٥٩,١	٪٦٤,٩	٪٩١	٪٤٦
العراق	٪٧,٥	٪٧,٥	٪١٧,٧	٪١٩	٪٢٧,٥	٪٣٧,٣	٪٥٢	٪٢٧
الإمارات	٪٢١,٧	٪٢٥,١	٪٣٨	٪٤٩,٩	٪٦٩,٨	٪٧٤,٥	٪١٠٥	٪٥٣
الكويت	٪١٤	٪١٩	٪٢٦,٦	٪٤٢,٤	٪٥٣,١	٪٦٠	٪٨٥	٪٤٣
قطر	٪٦,٨	٪٨,٨	٪١١,٦	٪١٧,٥	٪٢٤,٢	٪٢٧,٨	٪٣٩	٪٢٠
ليبيا	٪٩,٤	٪١٣,٥	٪١٦,٨	٪٢٨,٣	٪٣٦,٩	٪٣٩,٨	٪٥٦	٪٢٨
الجزائر	٪١٢,٣	٪١٦,٤	٪٢٣	٪٣٢,٨	٪٣٨,٣	٪٤٤,٢	٪٦٢	٪٣٢
المجموع الكلي	٪٢١١,٩	٪٢٥٨,١	٪٥٦٤,٧	٪٥٣٥,٦	٪٦٥٠,٢	٪٧٣١,١	٪١٠٣٤	٪٥٢٢

هناك دول أخرى نفطية تأثرت بالأزمة الاقتصادية، وبأسعار النفط ، لكنها كانت بنسبة أقل من دول الخليج العربي ، مثل سوريا ، ومصر، وكذا دول مثل لبنان والأردن ، وهي دول قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ولكنها كانت في عملية تبادل تجاري فيما بينها.

■ إيران :

ثمة تحولاً إيرانيًا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة وإنها تنتج ، يوميًا،

مليوني ونصف المليون برميل، و ٨٠ ٪ من دخلها القومي من النفط، ومعدل النمو الاقتصادي لإيران خلال الخمس سنوات الماضية ، كانت بمعدل ٥ ٪ تقريبًا، كما أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ، حاول أن يوصل النفط إلى كل مواطني الدولة، في حين وصلت معدلات البطالة في إيران إلى ٥ , ١٢ ٪ ، كما وصلت نسبة التضخم لعام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ ٪ ، وبالتالي فان انخفاض معدل أو أسعار البترول بوجه عام سيقلل معه نسبة الدخل الإيراني ، وكذا على عمليات تصدير النفط إلى الخارج، وهبوط أسعار العقوبات المحتمل فرضها على طهران، كما أن هبوط أسعار النفط يفرض تأثيره أيضًا ، على فرض عملية أو قضية فرض الضرائب.

هناك تأثير خارجي وداخلي على إيران جراء الأزمة الاقتصادية ، وهبوط أسعار النفط، ويؤثر بالتالي على فرض العقوبات ، وإن كان حجم التبادل التجاري الخارجي لإيران ب ٩٦ مليار دولار، مع مطلع عام ٢٠٠٩ ، وهو ما يؤثر سلبًا على عمليات الاستيراد الإيرانية من الخارج، وعمليات استيراد إيران وصلت ٦٧ مليار دولار ، في عام ٢٠٠٨ ، وبالتالي فان الاقتصاد الإيراني سيتأثر بفرض عقوبات على طهران.

■ مصر والأردن:

تأثر الوضع الاقتصادي في كل من الأردن ، ومصر بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومثلّت فترة منتصف عام ٢٠٠٨ فترة حرجة على الاقتصادين المصري والأردني، وعام ٢٠٠٩ كان يعد تحديًا كبيرًا أمام البلدين ، خصوصًا مع انخفاض معدل النمو، وكان له تأثير واضح على معدلات الدخول ، وأسعار العقارات بوجه عام، وبالتالي زاد بدوره معدل البطالة في البلدين، والاستثمارات ، أيضًا، ومعدل التشغيل فيهما.

تستورد الأردن مشتقات النفط، ومصر تصدر جزء من مشتقاته ، لكن على أيه حال قد تأثر البلدان بانخفاض أسعار برميل النفط، وتأثر اقتصاد الطرفين، خاصة وأن السياحة قد انخفض معدلها في الجانبين ، وتحديدًا في مصر، وهبوط أسعار العقارات بدوره، وقلة دخل قناة السويس ، وميناء العقبة ، وبالتالي فإن نسبة التضخم العام في مصر ، وصلت إلى ١٢ ٪ ، وفي الأردن وصلت إلى ٤٪، رغم أن الأردن قد نجحت في تقليل التصدير . والوضع في كل من مصر والأردن يتطلب تدخل داخلي وخارجي بمعنى إعادة تحسين العلاقات الخارجية ،لأن الوضع الاقتصادي العالمي وتأزم المواقف السياسية من الممكن أن يتركا الأثر السلبي الأكبر على الطرفين.

■ **سوريا :**

يتعافى الوضع الاقتصادي السوري الداخلي بمرور الوقت ، رغم صعوبة الأزمة الاقتصادية ، حيث شهد الاقتصاد السوري ، عام ٢٠٠٨ ، نسبة تحسن بمقدار ٥ ٪، أو نسبة نمو، ويتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٩ ، نسبة تحسن أفضل من تلك ، وان كانت المشكلة الأساسية – وربما نعمة – للسوق السوري أنه ليس مرتبطًا ، أو على علاقة بالأسواق العالمية، لكنه من المحتمل أن يتحسن هذا السوق بعد زيادة الدخل القومي من استخراج النفط، رغم أن معدل استخراج النفط ، في عام ١٩٩٦ ، كان يزيد عن ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، واليوم وصل المعدل إلى ٣٨٠ ألف برميل يوميًا ، فقط، ومن المحتمل أن يقل هذا العدد أيضًا ، خلال الأعوام القادمة، بيد انه ستختلف الأمر لو سمحت سوريا بدخول شركات أجنبية للتنقيب عن البترول ، ما يعني أن سوريا تتأثر كغيرها من الدول بتذبذب أسعار النفط عالميًا.

يجب على سوريا أن تحسن من قدراتها الاقتصادية بمرور الوقت ، حتى يتسنى

لاقتصادها أن يتحسن ، وينمو بمرور الأيام، وذلك في حال اندماجها في المجتمع الدولي، ودخول استثمارات أجنبية كثيرة وشركات متعددة الجنسيات وشركات عالمية، مثل الاستثمارات التركية والإيرانية في الأراضي السورية ، وبالتالي فان إحدى أسباب التقارب السوري من الولايات المتحدة الامريكية ، هو تحسين السوق الاقتصادي السوري، والتي ستسمح لها بالدخول في منظمة التجارة العالمية ، والتعاون مع دولها وتحسين أوضاعها الاقتصادية، وكان من المفترض دخول دمشق هذه المنظمة من قبل ، لكن اعتراض الولايات المتحدة في نهاية المطاف ، حال دون دخولها ، في عام ٢٠٠١.

كانت بشائر تحسين الاقتصاد السوري مع تعميق العلاقات الأوربية ـ السورية ، وتحسينها ، ففي ١٤ ديسمبر من عام ٢٠٠٨ ، وقّع الطرفان السوري والأوربي على اتفاقات تجارية ، واقتصادية موسعة ، وهى تجديد للاتفاقات التي سبق ،وأن وقعّت في عام ٢٠٠٤ ، الذي توقف بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ، رفيق الحريري ، في الرابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٥ ، وإن كان الاتفاق قد حدد ١٢ عامًا للدخول في اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين الأوربي والسوري ، خاصة وإذا قلنا أن الاتحاد الأوربي يمثل الشريك التجاري الأساسي لدمشق ، من بين هذه الشراكة شراء المعدات الزراعية التي تستوردها سوريا من دول الاتحاد .

رغم أن بعض دول الاتحاد الأوربي ترفض اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا ، لكن ثمة غالبية أجمعت على الموافقة على هذه الاتفاقية، وذلك لأن بعض الدول الأوربية مثل بريطانيا ، ترى أن سوريا تسبب مشاكل لدول الاتحاد، من بينها تأييد السوريين لعمليات التسلل للإرهابيين من الأراضي السورية إلى العراق، ما دفع البريطانيون إلى الاشتراط على السوريين منع المتسللين من دخول الأراضي العراقية

عن طريق الأراضي السورية .

■ لبنان :

مقارنة بالسوق الاقتصادي السوري، فإن السوق الاقتصادي اللبناني مفتوحًا، وله علاقات مع كافة دول العالم، وهو الوضع الاقتصادي الذي له سلبيات كما له ايجابيات أيضًا، بمعنى أن الاقتصاد اللبناني يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية، وبتغيرات السوق العالمية بوجه عام، غير أن السياحة هي المصدر الأساسي للدخل اللبناني ، ونسبة النمو في السوق اللبناني زادت عن معدلاتها عن الأعوام الماضية، حيث مثلت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ ، ما يزيد عن ٨ ٪، و ٧ ٪ في عام ٢٠٠٧ ، مع الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٦ ، كان قد تأثر اقتصاده بالحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ، التي وقعت في صيف هذا العام، كما أن الاقتصاد اللبناني يتأثر إيجابًا بزيادة أسعار النفط العالمية .

■ السلطة الفلسطينية :

منذ سيطرة حماس على مقدرات الأمور في قطاع غزة وأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية ، والوضع الاقتصادي الفلسطيني يشهد تغيرات اقتصادية كبيرة وخطيرة، حيث يطالب المجتمع الدولي بتقوية موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن ، بزيادة المنح المالية للسلطة الفلسطينية، وفتح أسواق العمل أمام العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية ، على العكس من ذلك فإن المجتمع الدولي يرفض نقل الأموال والمساعدات الدولية أو المنح المالية لحركة حماس بغزة ، فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة ، تمامًا، وتساعده في ذلك مصر، أيضًا، ما زاد الهوة الاقتصادية بين اقتصاد الضفة الغربية عن اقتصاد قطاع غزة.

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية- انتفاضة الأقصى، في سبتمبر من عام ٢٠٠٠، والاقتصاد الفلسطيني يشهد منحدرًا كبيرًا وخطيرًا، وارتفاع أسعار الوقود والأغذية ، وبشكل مغال فيه، هذا من جانب، و من جانب أخر فان الاقتصاد لفلسطيني يتأثر بالاقتصاد الخليجي والأردني والإسرائيلي ، أيضا ، فهو مرتبط بهذه لاقتصاديات ، نتيجة لوجود عمالة فلسطينية في هذه الدول بشكل عام ، وتأثر لاقتصاد الفلسطيني بتحويلاتهم، فيما يتأثر أيضا الاقتصاد الفلسطيني بالمساعدات لدولية، حيث قدرت هذه المساعدات للعام ٢٠٠٨ ، بقيمة ١,٥ مليار دولار فقط، وفقا لإحصاءات عالمية ، فان اقتصاد قطاع غزة ينهار ، وربما انهار بالفعل، لأن الأموال الداعمة للاقتصاد الفلسطيني لم تصل إليهم .

ونسبة الدخل لدول عربية وإيران ، أيضًا ، هي كالتالي:

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الكويت	٪٢٧,٩	٪١١,٨	٪٨,٥	٪٧	٪٥
السعودية	٪٦٥	٪٣٨,٩	٪٢٧,٣	٪١٨,٧	٪١٠,٥
الإمارات	٪٨,٥	٪٩,٢	٪١٠	٪١٠	٪٩,٦
إيران	٪٢٦,٣	٪٢٣,٧	٪١٩,٧	٪١٧,٢	٪١٣,٤
الأردن	٪٩١,٨	٪٨٤,٢	٪٨١,٥	٪٧٩,٧	٪٦٥,٣
مصر	٪١٢٢,٩	٪١١٢,٨	٪٩٨,٩	٪٨٨,٧	٪٨١,٩
سوريا	٪٧٣,٢	٪٢٣,٣	٪١٩,٤	٪١٧,٢	-----

■ قضايا استراتيجية :

أثرَّت الأزمة الاقتصادية العالمية سلبًا على اقتصاديات دول الشرق الأوسط بوجه عام، وعلى الاقتصاد الفلسطيني أيضًا، ومع ذلك فإن اقتصاديات هذه الدول

يتحسن باستمرار، ولا توجد خطورة شديدة على هذه الاقتصاديات، لأنها تحاول التعامل بنجاعة مع الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن يجب الاعتراف بأن هذه الأنظمة الحاكمة تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة، وانه لكي تستطيع المواجهة الجادة للتغلب عليها ، فإن تحسين الأوضاع يتوقف على الاقتصاد السياسي والخطوات السياسية التي تتخذها هذه الدول أو تلك، والتعاطي مع بعض المشاكل الداخلية مثل زيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة في كل دولة من دول المنطقة .

■ **إيران :**

لا يمكن تغيير الوضع الاقتصادي الإيراني من جذوره ، نتيجة لتأثره السلبي بفرض العقوبات الغربية على طهران، بسبب ملف إيران النووي ، وتأثر الاقتصاد بسعر سوق النفط العالمي، ولكن يبدو أن طهران تتعامل بشكل ما مع الأزمة الاقتصادية داخليًا ، ويجب الإشارة إلى أن هناك تخوف من انفجار التضخم، ومن المحتمل أن تتأثر طهران بوجود مصادر أخرى للطاقة ، إذا ما نفد البترول أو ارتفع سعره، أو أحجمت عن شرائه الدول، لكن هذا لا يعني أن إيران لم تتعامل مع سياسة فرض العقوبات بشكل سئ، فقد تعاملت معها بشكل أفضل يومًا تلو الآخر، واليوم أفضل من الأمس، بيد أنه مع زيادة العقوبات سيمثل الضغط الاقتصادي عبئا على إيران .

■ **سوريا :**

توجد تغييرات جوهرية في السوق السوري، فثمة مطالب بدمج السوق بالأسواق العالمية والغربية، والخروج من الأزمة أو العزلة الاقتصادية والسياسية، رغم تأثر دمشق بقلة كميات البترول المستخرجة من أراضيها عن الأعوام الماضية ، و التي تقل عام عن الآخر، والحل يمكن أكثر في مساعدات خليجية وروسية .

■ **لبنان :**

تحاول بيروت الاستفاقة من الأزمة التي سببها حزب الله في عام ٢٠٠٦ ، أثناء الحرب على لبنان في صيف هذا العام، والابتعاد عن القضايا العسكرية .

■ **مصر والأردن :**

الوضع الاقتصادي هو أحد القضايا المهمة لكلا البلدين معًا، وسيستمر هذا الوضع لفترات طويلة قادمة، بسبب نمط الحياة في مصر والديموغرافيا في الأردن، فليس هناك علامات على تحسن هذا الوضع الاقتصادي، والجمهور والتضخم .

■ **شركات جي سي سي :**

وضع هذه الشركات يتحسن رغم الأزمة المالية العالمية ، كعادة كافة الدول العالمية ، فضلاً عن تأثرها سلبًا ، أو إيجابًا بأسعار النفط المتذبذبة طيلة الأعوام الخمس الماضية، وبالتالي ستعود على علاقتها بالدول العربية.

لكن الوضع الاقتصادي الفلسطيني يحتاج إلى مساعدات اقتصادية عاجلة وكذلك إلى مخيمات اللاجئين في كل من سوريا ولبنان، لإنشاء بنية تحتية جديدة والسماح بالسفر من وإلى الضفة وغزة، وتوصيل المياه لغزة .

من الضروري الإسراع في إرسال هذه المعونات أو المساعدات المادية للفلسطينيين، من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي ، ما يعنى أن مصالح الدول الخليجية النفطية تتطلب ذلك، كما أن تدخل السعودية يعني التقدم في المسيرة السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، وبالتالي سيعود الأمر على تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ، وذلك مع دخول ملياري دولار كمساعدات اقتصادية لقطاع غزة .

■ الاقتصاد الفلسطيني :

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بمتغيرات السوق العالمي ، وبمدى المساعدات الاقتصادية ، والمعونات الدولية للفلسطينيين، وكذلك يتأثر بممارسات إسرائيل السياسية ، فسياسات مصر ، والدول المؤثرة على القرار الفلسطيني من الولايات المتحدة وروسيا... الخ، والحصار الاقتصادي الخانق على أهالي قطاع غزة ، بسبب سيطرة حماس على القطاع ، في يونيو ٢٠٠٧، يعَّمق الهوة بين اقتصاد كل من الضفة الغربية ، وقطاع غزة، فضلاً عن المواجهات العسكرية مع إسرائيل، ولن يتغير هذا الوضع ما لم تتغير الخريطة السياسية في قطاع غزة، وتتغير الممارسات السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى أن اقتصاد الضفة سيزداد تحسنًا إذا ما قرر نتانياهو استئناف محادثات السلام مع الجانب الفلسطيني .

■ الاقتصاد الإسرائيلي :

بعد تحسن ملحوظ للاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الخمس الماضية، تباطأ الاقتصاد مع منتصف عام ٢٠٠٨ ، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث توقفت نسبة النمو عند ٤٪ فقط ، للعام نفسه، رغم ارتفاعها بشكل بطئ خلال الربع الأخير من العام نفسه ، مقارنة بعام ٢٠٠٧ التي كانت النسبة فيه ٤,٥ ٪ ، في حين كانت النسبة ٢,٥ ٪ في عام ٢٠٠٦ .

الإنتاج الإجمالي لعام ٢٠٠٨ ، كان ٧١٤ مليار شيكل، وكانت نسبة بنك إسرائيل في النمو لعام ٢٠٠٩ ، وتحديدًا من ٢٥ يناير، كانت (– ٢٨) ٪. ونسبة الإنتاج للشخص الواحد توقفت عند (– ٢) ٪ ، مقابل ٢,٨ ٪ ، لعام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصل النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ ، إلى ٣,٥ ٪ ، ومعدل نمو بنك إسرائيل لعام ٢٠١٠ ، ستصل إلى ١ ٪ فقط.

■ مشاكل الوضع الاقتصادي الإسرائيلي :

نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ لعام ٢٠٠٨ ، فقد تركت آثارًا سلبية ، من بينها :

في البداية، ووفقًا لتقارير مركز الإحصاء الإسرائيلي المركزي ، فإن ثمة هبوطًا في إجمالي الدخل القومي ، بنسبة ٦ , ٣ ٪، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، و نسبة ٢ , ٤ في مجال الأعمال، و ٣ , ٤ ٪ في الواجبات، منها ٦ ٪ في واجبات الإنسان الواحد، وهبط الإنتاج التجاري للربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، إلى ٤ , ١٤ ٪ (٤ , ٤٦ ٪ للحساب السنوي)، والاستيراد من طائرات وأمور أمنية وعسكرية، هبطت نسبته ،بنسبة ٤ , ٢١ ٪ (٦ , ٦١ ٪ من الحساب السنوي) .

النتيجة الثانية لتقرير مركز الإحصاء المركزي ، هو ارتفاع موجة البطالة في إسرائيل، فقد كانت في مارس عام ٢٠٠٩، ٠٧٢ , ٢٠ ألف عاطلاً عن العمل، مقابل ٨٥٦ , ١١ في مارس من العام السابق له ٢٠٠٨ ، و أكثر المجالات تأثرًا بنسبة البطالة في مجال إلهاي تيك، والتجارة ، ومجال العقارات . والنتيجة الثالثة للإسرائيليين هي قلة الدخل العام للمواطن الإسرائيلي . والرابعة تتمثل في هبوط معدل أو نسبة الشركات الإسرائيلية العاملة، والاقتراض من البنوك ، وسوق العقارات.

أما عن النتيجة الخامسة للأزمة الاقتصادية التي تركت أثرها على الإسرائيليين ككل، هي قلة دخول الضرائب الإسرائيلية بوجه عام، فقد كانت في عام ٢٠٠٩ ، ما يعادل ١٦٠ مليار شيكل إسرائيلي، بأقل ٤ مليار شيكل عن معدلها الطبيعي، في أغسطس ٢٠٠٨ .

ونسبة النمو في إسرائيل في الأعوام الماضية ، كالتالي :

٢٠٠٣ نسبة النمو تساوي	١,٨٪
٢٠٠٤	٥,٥٪
٢٠٠٥	٥,١٪
٢٠٠٦	٥,٢٪
٢٠٠٧	٥,٤٪
٢٠٠٨	٤٪
٢٠٠٩	-١,٥٪

حاولت إسرائيل التعاطي بقوة مع الأزمة الاقتصادية العالمية ، والإسرائيلية بشكل خاص، حيث عمدت حكومة رئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت ، في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تطبيق خطة أمنية اقتصادية شاملة، تشمل مساعدة البنوك للشركات الخاسرة، ومساعدة الشركات الصغيرة ، عوضًا عن زيادة دخل شركات المياه ، والكهرباء ، والصاقة بوجه عام.

في ١٣ مايو ٢٠٠٩ ، صادقت حكومة بنيامين نتانياهو ، على ميزانية ثنائية أو دو سنوية للعامين القادمين، ٢٠٠٩، و ٢٠١٠، بقيمة ٣١٦,٥ مليار شيكل لعام ٢٠٠٩، تزيد بستة مليار شيكل للعام ٢٠١٠ ، ٣٢١,٥ مليار شيكل ، وتزيد النسبة ل ٥,٥ ٪ من الدخل ، وتقلصت ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٩ ، بقيمة ١,٥ مليار شيكل، وتساوي نسبة ١,٣ ٪ من الميزانية العامة، والتقليص في الميزانية الذي قوبل بجدل كبير. كان دافعًا لاستقرار الحكومة الإسرائيلية .

سجل بنك إسرائيل زيادة في أبريل ٢٠٠٩ ، بنسبة ٠,٥. ٪ مقارنة بيناير من العام نفسه ، بنسبة تساوي ١,٧٥ ٪، في حين كانت النسبة نفسها ،في يناير ٢٠٠٨ ،

تساوي ٢٥ , ٤ ٪ ، حتى أن البنك يحصل على أجورات- تساوي القرش المصري- كفوائد طويلة المدى .

خطو خطوة بدأت في يناير ٢٠٠٩ سياسية تاريخية لمجال الطاقة الإسرائيلية ، أو نوع من التطور في هذا المجال ، حينما اكتشف موقعًا للغاز في البحر المتوسط ، قبالة شواطئ حيفا بمقدار ٩٠ كم ، ويدعى « تامير ١ » ، وذلك في يناير ٢٠٠٩، كما سبق وأن اكتشف في مارس ٢٠٠٩ موقعًا أخر للغاز أمام شواطئ الخضيرة ، بمقدار ٦٠ كم في البحر المتوسط، وهما موقعان انضما إلى مواقع الغاز الطبيعي في البحر المتوسط ، سبق وأن اكتشفت منذ عام ١٩٩٩ ، أمام شواطئ اشكلون . من المتوقع أن يكون إنتاج موقع « تامير ٢ » يساوى ثلاثة أضعاف ما يمكن استخراجه من المواقع الأخرى المكتشفة، واحتمال أن تزيد قيمته عن ١٥ مليار دولار، كما أن وزير البنية التحتية ، بنيامين بن اليعيزر ، قد أعلن في ١٨ يناير ٢٠٠٩ ، انه إذا استخرجت كميات الغاز المتوقعة من موقع تامير ١ ، فإن إسرائيل ستدخل مرحلة جديدة من تاريخها الحديث .

■ قضايا إسرائيلية :

يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاديات العالم الحر، نتيجة لارتباطه بهذه الاقتصاديات، وبالتالي على إسرائيل الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي والتكنولوجي ، لأنه الذخر الحقيقي للاقتصاد الإسرائيلي في المستقبل، مع الاستخدام القليل للطاقة ، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة مع ارتفاع أسعار الطاقة في العالم ، ووصولها إلى أرقام فلكية .

والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الأعوام الماضية ، كانت في هبوط مستمر، وهي كالتالي :

في عام ٢٠٠٣ كانت ٦,٨٪

٢٠٠٤ كانت ٦,٢٪

٢٠٠٥	كانت	٦٪
٢٠٠٦	كانت	٦٪
٢٠٠٧	كانت	٥,٨٪
٢٠٠٨	كانت	٦٪
٢٠٠٩	كانت	٥,٩٪

■ الخاتمة:

تكمن مشاكل الاقتصاد في أي بلد في العالم في تكيف الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية مع اقتصاديات السوق العالمي، والبحث عن مسارات جديدة وناجعة لهذا الاقتصاد الداخلي، ومحاولة العمل على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل مزمنة، أو طارئة مثل البطالة.

ولأن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي مرتبط ارتباطًا كليًا باقتصاد السوق العالمي، فان تحسين أحوال هذا الاقتصاد مرتبط بنجاح حكومة أوباما في البحث عن حلول ناجعة وفورية لاقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم من خلفها، والاقتصاد الأمريكي مرتبط بالشعب الأمريكي نفسه، أو بالضغوط الملقاه على الاقتصاد الأمريكي تعود إلى الضغوط الملقاه على الشعب الأمريكي، وإن كان هذا الاقتصاد يعتمد أساسًا على نجاح أوباما وإدارته الجديدة، حتى أن أوباما نفسه قد صرح بأن الوضع خطير، ويحتاج إلى الصبر والتأني في الحكم عليه، حينما قال في خطاب له في يوم ١٤ مايو ٢٠٠٩: «مما لا شك فيه أن الوضع صعب، وقاس، ويحتاج إلى وقت للخروج من الأزمة الاقتصادية، فنحن نمر بمرحلة هي الأولى من نوعها في عصرنا الحديث، وعلينا تخطيها بسرعة، حيث يحدونا الأمل بذلك».